التخطيط كمدخل لتنمية الخدمات التعليمية في ليبيا

د. كريمة إمحمد محمد التكيتك*
قسم معلم فصل ، كلية التربية – جنزور ، جامعة طرابلس ، ليبيا
Email : k.eltkitik@uot.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/10/10م تاريخ القبول 2025/11/12م
https://doi.org/10.66045/Oo34xi12d

Planning as an Approach to Developing Educational Services in Libya

Dr. Karima Emhammad Muhammad Al-Takitak*
department of classroom teacher, faculty of education, janzuor, university of Tripoli

Abstract
Education can be viewed from several perspectives, including its nature and the objectives it seeks to achieve. Due to its importance, education plays an active role in building and developing goals. In order to establish a proper planning approach in the educational sector, it is necessary to design a strategy that aligns with the conditions and circumstances of society by identifying priorities, so that available resources can be used in the best possible way. These priorities should be determined comprehensively and must reflect the main goals of society, whether social or economic, by identifying what is desirable and setting realistic alternative solutions.
To determine development priorities in the educational field, it is essential to understand the level that society has reached and the primary objectives intended to be achieved in both the short and long term. Hence emerges the importance and necessity of planning educational services according to a scientific approach, as these services are essential for both the individual and society. They depend on preparing technical and professional cadres required for social and economic development at both national and local levels.
However, there are two considerations that must be taken into account when formulating educational policy. One is that successful educational planning is merely a natural outcome of successful and sound general planning. The success of any project depends on the accuracy and objectivity of its comprehensive study, in order to employ available resources in the best and most efficient manner.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

This involves setting a long-term plan for education at its various stages and attempting to create a balance between these stages through cooperation with educational institutions and planning for their use in various areas of cultural development.
Planning has increasingly become a real necessity for the development of human resources, as they represent one of the most important elements of production in society—particularly in developing countries, including Arab states that suffer from numerous problems and challenges. Although spending on education has significantly increased and educational budgets have doubled to very high levels, educational plans vary between long-term and short-term. The study also highlights the role of education in development. The second section presents a historical overview of education in Libya and assesses the current state of educational services, which form the basis for planning educational services, along with its indicators and educational planning standards.
Keywords: planning – development – educational services.

الملخـــــص :

يمكن النظر إلى التعليم من عدة زوايا ماهيته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و لأهمية التعليم دوراً فاعلاً في بناء وتطوير الأهداف ولوضع منهج تخطيطي سليم في القطاع التعليمي ينبغي وضع استراتيجية تتلاءم مع أوضاع وظروف المجتمع عن طريق تحديد الأولويات حتى يمكن استخدام الموارد المتوفرة على أفضل وجه ممكن، وهذه الأولويات ينبغي أن تتحدد بطريقة تقسم بالشمولية كما يجب أن تعكس الأهداف الرئيسة للمجتمع سواء كانت أهداف اجتماعية أو اقتصادية وتحديد ما هو مرغوب فيه ووضع الحلول البديلة الواقعية ولتحديد أولويات التنمية في المجال التعليمي يجب معرفة المستوى الذي وصل إليه المجتمع والأهداف الرئيسة المراد الوصول إليها في المدى القريب والبعيد، ومن هنا تأتي أهمية وضرورة التخطيط للخدمات التعليمية وفق أسلوب علمي إذ أنها خدمات ضرورية للفرد والمجتمع حيث يعتمد على اعداد كوادر فنية ومهنية تتطلبها عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومي والمحلي ولكن هناك اعتباران يجب مراعاتها عند وضع سياسة التعليم من بينها أن يكون المخطط التعليمي الناجح ما هو الا نتيجة طبيعية لتخطيط ناجح وسليم ويعتمد نجاح أي مشروع على دقة وموضوعية الدراسة الكلية والشاملة له، وذلك لتوظيف الموارد المتاحة التوظيف الأفضل والأمثل، ووضع خطة طويلة الأجل للتعليم في مختلف مراحله

ومحاولة ايجاد نوع من التوازن بين مراحل التعليم المختلفة وذلك بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والتخطيط لتوظيفها في مختلف مجالات التنمية الثقافية .

وقد بات التخطيط حاجة حقيقية لتنمية وتطوير الموارد البشرية بوصفها أحد أهم وأبرز عناصر الانتاج في المجتمع وخاصة في الدول النامية منها الدول العربية التي تعاني من مشكلات وعقوبات عديدة مع أن حجم الانفاق على التعليم ازداد ازدياداً كبيراً وتضاعفت الميزانيات المخصصة للتعليم بنسب عالية جداً وانواع الخطط التعليمية منها طويلة المدى والقصيرة ودور التعليم في التنمية و ابرز المحور الثاني نبذة تاريخية عن التعليم في ليبيا وتقييم واقع الخدمات التعليمية التي تنطلق منها عملية تخطيط الخدمات التعليمية ومؤشراته ومعايير التخطيط التعليمي.

الكلمات المفتاحية :

التخطيط، التنمية، الخدمات التعليمية .

المقـدمـــة:

إن انتهاج أسلوب التخطيط في قطاع التعليم يعد من العوامل المهمة والمسؤولة إلى حد بعيد عن الرفع من كفاءة الخدمات التعليمية، وهذه الأهمية دفعت بخبراء التخطيط في العديد من الدول النامية وليبيا على وجه الخصوص إلى وضع مجموعة من القواعد التي تمكنها من استخدام اسلوب التخطيط لقطاع التعليم وغيرها من القطاعات الخدمية والانتاجية الأخرى، على الرغم من مرور ثلاثة عقود تنموية فإن التعليم في ليبيا لا زال يعاني من تدني كفاءة القدرات الوطنية وأن كوادره التي تم تعليمها وتدريبها غير قادرة على النهوض والرفع من مستوى التعليم ومشروعاته وبالتالي فإن هذا يتطلب خططاً استراتيجية جديدة في قطاع التعليم يكون هدفها إبراز دور التخطيط في تحقيق أهداف التنمية البشرية وتطبيق خطط أكثر واقعية تتسم بنظرة استراتيجية جديدة بعيدة المدى تضع في اعتبارها العنصر البشري ضمن أولوياتها التنموية بما يلزم اعتماد منهج التخطيط كوسيلة لبناء الموارد البشرية واستخدامها الاستخدام الأمثل وابقائها في حالة استعداد كامل لقبول التطورات العلمية والتقنية على المستوى المحلي والعالمي .

والتخطيط التعليمي أصبح فكراً عالمياً جديراً بالدراسة والتحليل لما له من قدرة هائلة على النهوض بالتعليم كما وكيفاً، وهو كأحد روافد على اقتصاديات التعليم يهدف إلى دراسته مكونات العملية والتعليمية من مدخلات ومخرجات وعمليات في إطار تفاعلي هادف يهدف إلى تحقيق التكامل والتوازن بين العناصر السابقة كلها و من بين الوظائف المناطة بالتعليم هو اعداد التلميذ خلال مسيرته التعليمية واكسابه المهارات

والمعارف والاتجاهات والمواقف الايجابية للعمل والحياة وذلك من خلال ما يحتويه المنهج التعليمي المقرر الذي يجب أن يتصف بالمرونة والقابلية للتطوير والتعديل طبقاً دنيا العمل والتطورات المتسارعة في هذا الميدان .

وفي غياب العمل التخطيطي لكل من النشاط الاقتصادي والتعليم يجعل من الصعب التحديد الدقيق والواقعي لحالات التوافق والتباين فيما بين مخرجات التعليم من ناحية و احتياجات سوق العمل من الناحية الأخرى .

ولذلك فإن الدراسة تتناول في هذا البحث ففي المحور الاول سيدرس مفهوم التخطيط العام ومراحل عملية التخطيط ومتطلباته ومفهوم التخطيط التعليمي وأهدافه وأهميته وتأثيره على التعليم ومعيقات التخطيط وأنواع الخطط التعليمية ودور التعليم في تحقيق التنمية.

أما المحور الثاني سنتناول فيه نبذة تاريخية عن التعليم في ليبيا وتقييم واقع الخدمات التعليمية وواقع السكان ومؤشرات ومعايير التعليم، ونموذج معايير تخطيط الخدمات التعليمية في البيئة العمرانية الليبية .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

على الرغم من وجود مبادرات متفرقة لتحسين الخدمات التعليمية في ليبيا، إلا أن ضعف التخطيط التربوي وغياب الرؤية الشاملة ما يزلان يشكلان عائقاً أمام تحقيق تنمية تعليمية فعالة. فالتحديات المتمثلة في محدودية الموارد، وتراجع البنية التحتية، وضعف المتابعة والتقويم، تعيق توظيف التخطيط بطريقة تساهم في تحسين جودة التعليم.

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في:

1- ما طبيعة واقع التخطيط التربوي في ليبيا، وما خصائصه الأساسية في ضوء المتغيرات التعليمية المعاصرة ؟
2- الى أي مدى يسهم التخطيط التربوي في الارتقاء بالخدمات التعليمية وتحسين جودتها ؟
3- ما التحديات البنيوية والادارية والتنظيمية التي تعيق فاعلية تطبيق التخطيط التربوي في قطاع التعليم ؟
4- ما مستوى جاهزية المؤسسات التعليمية لاعتماد وتنفيذ خطط تنموية تتسم بالكفاءة و الفاعلية وقابلية

أهداف الدراسة :

1- تحليل واقع التخطيط التربوي في ليبيا والتعرف على خصائصه الجوهرية في ضوء المتغيرات التعليمية المعاصرة.
2- تحديد مدى اسهام التخطيط التربوي في تطوير الخدمات التعليمية ورفع مستوى جودتها وكفاءتها التشغيلية.
3- رصد التحديات البنيوية والادارية والتنظيمية التي تعيق فاعلية تطبيق التخطيط التربوي داخل قطاع التعليم .
4- تقييم جاهزية المؤسسات التعليمية لاعتماد وتنفيذ خطط تنموية تتسم بالكفاءة والفاعلية وقابلية التطبيق على أرض الواقع.

أهمية الدراسة :

1- تبرز الدراسة أهمية التخطيط التربوي كأداة استراتيجية تسهم في تطوير قطاع التعليم ورفع كفاءته، خصوصا في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية في ليبيا .
2- تسهم الدراسة في الكشف عن واقع الخدمات التعليمية ومدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة، مما يساعد متخدي القرار على تبني سياسات أكثر دقة وفاعلية.
3- توضح الدراسة التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطبيق التخطيط التربوي، وهوا ما يوفر قاعدة معرفية تدعم الجهود المبذولة لتحسين جودة العملية التعليمية .
4- تساعد نتائج الدراسة في تقييم جاهزية المؤسسات التعليمية لتطبيق خطط تنموية قابلة للتنفيذ، مما يدعم جهود الاصلاح ويعزز الأداء المؤسسي.
5- تسهم الدراسة في اثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بالتخطيط والتنمية التعليمية، وتفتح المجال أمام دراسات لاحقة أكثر عمقا في هذا المجال .

منهجية البحث :

في هذا البحث تم اتباع المنهج الوصفي ومن خلال هذا المنهج تم تجميع البيانات والمعلومات، وما كتب في هذا الموضوع من المصادر والمراجع حيث سيتم من خلاله اظهار وصف التخطيط لتنمية الخدمات التعليمية مستقبلاً، ودور التعليم في تحقيق التنمية، واعتمدت هذه الدراسة على الكتب والمراجع والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة والتقارير والدوريات.

المفاهيم والمصطلحات:

1- التنمية الثقافية: هي التغير الذي يحدث في الجانب المعرفي والثقافي لتحقيق أهداف انسانية يشتمل على الجانب المادي والمعنوي بحيث يشمل أيضا مؤشرات معينة منها انتشار التعليم وتحسين نوعيته، ازدهار البحث العلمي وانتشار الوعي العام وتمسك بالاخلاق واحترام الحرية الفكرية .(الشيباني : 1995م: ص17)
2- التنمية : ان التنمية تعني التغير في الكمية أو المخرجات أو الانتاج مع حدوث تغيرات كيفية أي وجود تغيرات أخرى في النواحي الفنية للإنتاج وفي تنظيم المؤسسات ويصل الى التغير في سلوك الفرد في المجتمع.(الدليمي :2001م : ص75)
3- التخطيط : هو وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد، وحتى يكون التخطيط سليماً يجب أن يكون واقعياً محققاً للهدف في الوقت المناسب المحدد له ومستمر الصلاحية طوال المدى الزمني المقدر لتنفيذه بأعلى درجة من درجات الكفاية. (حيدر : 1994م)
4- كثافة الفصل (Class Density) = $\frac{\text{عدد التلاميذ}}{\text{عدد الفصول الدراسية}}$

الدراسات السابقة :

دراسة الحجاج عام 2009م والمعنونة ((التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية في مدينة زوارة وعلاقته بالكثافة السكانية)) توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج منها إنشاء مؤسسات التعليمية مستقبلاً وإعتناء بالإحصاءات السكانية لما توفره من بيانات ومعلومات من تزايد إعداد السكان وتوزيعهم، وتطبيق المعايير العلمية عند إنشاء المؤسسات التعليمية والمعلمين، وكثافة الطلاب، وتطبيق معايير الجودة على المؤسسات التعليمية بهدف بناء أجيال تواكب التطور .(الحجاج:2009م:ص9، 170)

وجاءت دراسة الجريبي عام 2022م بعنوان ((التخطيط المكاني للخدمات التعليمية بمنطقة رقدالين بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية الواقع و الأفاق المستقبلية)) من بين أهداف هذه الدراسة :معرفة مدى مطابقة الخدمات التعليمية في منطقة رقدالين للمعايير التخطيطية المتبعة في مجال التعليم ،وإنشاء قاعدة بيانات للخدمات التعليمية لتساهم في إعداد الخطط والبرامج التنموية بمنطقة رقدالين ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان هناك بعض المدارس مختلطة من حيث المراحل التعليمية أثناء

فترة الصيانة وهذا يتنافى مع المعايير التخطيطية لإن كل مرحلة تعليمية لها معايير تختلف على المرحلة الأخرى، وتبين ان هناك بعض المدارس قد بنيت بجانبها محطات وقود حديثاً وهذا يتنافى مع المعايير الليبية والدولية بالنسبة لمواقع المدارس.(الجريبي :2022م:ص115،5)

وتناولت دراسة الزليتني عام 1996م المعنونة ((التعليم الأساسي بمدينة بنغازي شملت الدراسة لمحة عن تطور التعليم الأساسي في بنغازي وتوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية وخصائصها والعاملين بيها وطلابها وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج منها تتركز الكثير من المدارس في أحياء متجاورة وأحياء أخرى قد تكون معدومة وان عدد كبيراً من المدارس تعاني نقصاً في وسائل الإيضاح وقلة الصيانة ووضع توصيات منها التخطيط لإنشاء مدارس جديدة يراعى فيها الكثافة السكانية وتزويد المدارس الحالية بما تحتاجه من معامل ووسائل إيضاح وكتب ومعلمين .(الزليتني:1996م)

أجرت دراسة العبدان عام 1996م حول جغرافية التعليم في مدينة الدمام تناولت فيها بالبحث والدراسة والتحليل المتعلقين بواقع التعليم العام و المعاهد العلمية والجامعات، ومدى كفاءة الخدمات التعليمية في المنطقة كما بحثت في توزيع المدارس مكانياً وحجمياً

وحددت مناطق الوفرة وأخرى تعاني من النقص في المؤسسات التعليمية وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج ابرزها :

1 . ان دراسة السياسة التعليمية تسهم في رسم الخطط المستقبلية للتعليم .

2 . ضرورة العمل على تقديم برامج تنموية واقتصادية واجتماعية واستثمارها في دعم التنمية البشرية .

3 . أهمية تنمية هذا النشاط وتطويره ، خصوصاً في المجال التعليمي .(العبدان: 1996م)

المحور الأول - أساسيات التخطيط التعليمي:

مفهوم التخطيط: يعرف التخطيط بأنه أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الامكانات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والامكانات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال مدة زمنية معينة .

ويعرف كذلك بأنه مجموعة التحويرات النظرية والعلمية التي يجريها الإنسان بإدارة واعية على عناصر البيئة المختلفة منفردة أو مجتمعة في سبيل أن يحقق أكبر

منفعة عبر أفضل استعمال لمصادر الثروة الطبيعية والبشرية جميعها من أجل حالة أحسن وحياة أفضل للمجتمع الإنساني ضمن ظروف مكانية وزمانية محددة تهدف إلى تحقيق المصالح العامة القائمة على العدل والمساواة والرفاه الشامل، منطلقاً من حالة قائمة باتجاه حالة مستقبلية أفضل .

ويعرف التخطيط كذلك بأنه عملية منتظمة تخطو خطوات أساسية هي:

1. اتخاذ مجموعة من الاجراءات والقرارات .
2. التوجه للوصول إلى أهداف محددة .
3. متابعة مراحل معينة .
4. العمل خلال فترة أو مدة محددة .
5. استخدام الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في وقتها .

ويرى التخطيط بهذه التعاريف أنه يرتبط بكل العلوم الدارسة للمواد الطبيعية والبشرية بهدف معرفة مدى إمكانية استغلالها لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج والتنمية. (المظفر:2002م : ص:9، 10) .

والتخطيط هو محاولة جريئة لمعرفة ما يخفيه المستقبل والاستعداد لكل الاحتمالات، ويمكن القول: إنه التفكير المسبق والاستعداد واتخاذ الاجراءات اعتماداً على التجارب المعروفة والمتوقعة، ويمكن القول: هو توظيف الامكانات المتاحة البشرية والمادية التي يمكن توفيرها خلال سنوات الخطة بهدف تحقيق دور التخطيط والتنمية .(المسلاتي: 2010م: ص 77).

والتخطيط العام هو قيام أجهزة الدولة بعمل دراسة فنية واقتصادية مهمتها التمهيد لاختيارات المشروعات الرئيسة التي تتخذ بعد ذلك كأهداف محددة البرنامج تنموي وتطرح عادة قائمة المشروعات للاكتتاب بواسطة رأس المال الخاص أو العام (محلي أو أجنبي) والتخطيط القطاعي يشتمل على الأنشطة القطاعية جميعها ويقوم على أساس تدخل الدولة عن طريق جهاز معين أومجموعة من الأجهزة باستخدام المنطق العلمي وتعيين الوسائل التي تحقق تلك الأهداف وإن التخطيط القطاعي يشتمل على أنواع عدة من التخطيط هي :

1. التخطيط الزراعي .
2. التخطيط الصناعي .
3. التخطيط التجاري .
4. التخطيط التعديني .
5. التخطيط العمراني الحضري .

6. التخطيط الريفي (الاستيطاني) .
7. التخطيط الإسكاني .
8. التخطيط السكاني .
9. التخطيط السياحي .
10. التخطيط التعليمي

وعليه تؤكد الأمم المتحدة على ضرورة القيام بالتخطيط القومي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ليكون التخطيط الوسيلة لحصر الموارد الطبيعية والبشرية واستثمارها كما أن الحاجة ملمة لتطوير الموارد البشرية وتوسيع أفاق الانسان في التعلم والتدريب والعمل على تقليل البطالة في المجتمعات النامية سواء أكانت بطالة كاملة أو موسوعية أم مقنعة وبخاصة في الدول التي تعاني من زيادة مضطردة في سكانها وإن التخطيط يمكن الدول النامية التي تعرف الكثير عن مواردها بأن تحصر تلك الموارد وتستثمرها بوجه أمثل على أن تفيد الدول النامية من خبرات الدول المتقدمة . (المظفر: المرجع السابق: ص 27، 28)

- **مراحل عملية التخطيط :**

- **متطلبات التخطيط :**

لا بد من التأكيد على إن هناك متطلبات أساسية للتخطيط، لأن وضع خطة معينة موضع التنفيذ والاستفادة منها، هي بدون شك عبارة عن نتائج التخطيط، ومن هذه المتطلبات الآتي :

1. أن تكون الأفكار والأهداف من التخطيط واضحة
2. أن تتوفر كافة الاحصائيات والمعلومات والدراسات والبحوث الخاصة بالخطة .
3. هيئة مركز متخصصة لها القدرة الفنية على صياغة الخطط واتخاذ القرارات .
4. أن تكون الكوادر قادرة تنفيذ الخطة .
5. أن تكون الكوادر الفنية متناسقة مع غيرها من الخطط من المجتمع .(بن عروس: 2004م : ص 135).

تعتبر خدمات التعليم من أهم الخدمات الاجتماعية قاطبة وذلك هي التي تمكن الافراد من تأدية أدوارهم الاجتماعية في الحياة بكفاءة وهذا ينقلنا للحديث عن التخطيط التعليمي:

مفهوم التخطيط التعليمي: هو ما يتعلق بالتعليم ورسم الخطط التعليمية بل هو العملية التعليمية المنظمة التي تتضمن وتجمع أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الادارة والاقتصاد حيث يكون الغرض الأساسي والغاية القصوى من هذا التخطيط حصول التلاميذ على تعليم كافٍ ذي أهمية واضحة ويمكن الافراد من الحصول

على فرص لتنمية قدراتهم بما يسهم في تنمية المجتمع وتقدمه بل هو عملية مقصودة تهدف إلى استخدام طرق البحث العلمي في تحقيق الأهداف المحددة في ضوء احتياجات المستقبل وامكانيات الحاضر ورسم السياسة التعليمية بما يشمل الأوضاع السكانية وأوضاع الطاقة العاملة والأوضاع الاقتصادية والتربوية والاجتماعية .

لذلك فإن الخطة هي مجموعة من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل إنفاذ عمل معين والتخطيط يعتمد على المنطق والترتيب ولذلك فهو يسبق كافة العمليات الادارية ويتميز بالنظرة المستقبلية والتنبؤ بالمشكلات أو الأخطاء والأعداد لمواجهتها أو تجنبها ولذلك فهو سلسة مترابطة متدفقة من الأنشطة تبدأ بتحديد الأهداف وإعداد السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات وذلك بأسلوب علمي يوفر الوقت والجهد.(الطبيب: 2002م: ص 15، 19).

أهداف التخطيط التعليمي: يعد التخطيط التعليمي بمختلف أنماطه وأشكاله وسيلة تهدف إلى تحقيق غايات محددة وواضحة، من خلال وضع الخطط والأساليب المناسبة، والاستعانة بالإحصاءات الدقيقة والخبرات الفنية المتخصصة التي تتطلبها العملية التخطيطية وتستمد أهداف التخطيط التعليمي توجهها من أهداف المجتمع وخططه القومية العامة، إذ ينبغي أن تنطلق هذه الأهداف من حاجات المجتمع وتطلعاته، في إطار خطط الشاملة للتنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية .(أبو عياش: 1983م: ص 379) .

وبناء على ذلك، تتنوع أهداف التخطيط التعليمي إلى عدة أنواع، من أبرزها:

1. **الأهداف الاجتماعية**: تهدف السياسة التعليمية إلى تحقيق هدفين رئيسيين أساسيين للأهداف الاجتماعية للتخطيط، وهما:

أ- تلبية حاجات الأفراد من حيث تنمية شخصياتهم وقدراتهم ومهاراتهم.

ب- تلبية احتياجات المجتمع بما يسهم في تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وتتمثل أهم أهداف التخطيط التعليمي الاجتماعي في :

1- منح جميع أفراد الشعب فرصاً متكافئة للتعليم .
2- إعطاء كل فرد نوع التعليم الذي يتناسب مع قدراته وامكانياته وميوله .
3- توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة .
4- المساهمة في تطوير المجتمع وتحويله إلى مجتمع حديث .
5- الحفاظ على المفيد من تقاليد المجتمع .

1- **الأهداف السياسية**: التعليم في أي نظام سياسي يهدف إلى تكوين المواطن الصالح

وبذلك فإن الأجهزة التعليمية تهدف عن طريق بنيتها التعليمية أوعن طريق مناهجها إلى بث الروح القومية بين أطفالها وسكانها وتنميتهم على حب الوطن والبذل في سبيله وهذا لا يتأتى إلا بانتشار والتربية والتعليم واستخدامها كوسيلة لتحقيق ذلك، ومن ثم فإنه يمكن تحديد الأهداف السياسية فيما يأتي :

1- المحافظة على الكيان السياسي والاجتماعي للدولة .
2- تنمية الروح الوطنية والقومية بين أفراد المجتمع .
3- تطوير المجتمع بما يحقق مزيداً من الانسجام بين الفرد والمجتمع .
4- تنمية المواطن الصالح واتاحت جميع الفرص التعليمية له .
5- العمل على زيادة التفاهم والتعاون بين الأفراد والشعوب .

2- **الأهداف الثقافية**: ترتبط أهداف التعليم دائمًا بثقافة الأنسان في أي مجتمع وبالتالي فإن يمكن تلخيص الأهداف الثقافية للتخطيط فيما يلي:

1- المحافظة على الثقافة الإنسانية ونشرها .
2- العمل على تنمية الثقافة وتطويرها عن طريق البحث العلمي .
3- العمل على رفع مستوى الثقافة بين الشعوب .
4- حل مشكلات الثقافة بإزالة التعارض بين أهداف السياسة التعليمية ومحاولة القضاء اختيار نوع من الثقافة أو التعليم على نوع أخر .

4 **الأهداف الاقتصادية**: يعتبر التعليم في نظر كثير من علماء الاقتصاد عاملاً من عوامل إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إن ما يعرف على التعليم سواء من الأفراد أو الحكومات يعتبر استهلاكاً على حساب سلع أخرى وبالتالي فإن قيمته تخصم من الميزانية العامة على حساب سلع أخرى وبالتالي فإن قيمته تخصم من الميزانية العامة على حساب أنواع أخرى من استهلاك أوالسلع، غير أن التعليم كسلعة استهلاكية تتميز عن السلع الأخرى بعدة مميزات منها:

1- أنه سلعة معمرة بمعنى أنه يبقى مع الإنسان طيلة حياته .
2- ان التعليم باعتباره استهلاكاً له تأثير كبير على أنواع الاستهلاك الأخرى .
3- أن التعليم يؤدي إلى تغير في طبيعة العمل فكلما ازدادت درجة التعليم الفرد كلما ازدادت فرص القيام بأعمال تحتاج إلى مجهود ذهني أكبر ومجهود عضلي أقل .
4- هو استهلاك له قيمة ذاتية لأنه يؤثر في شخصيته الفرد . (الطبيب: مرجع سابق: ص 51، 61)

أولويات التخطيط التعليمي: تعتبر مسألة الأولويات من أهم الجوانب التي يجب أن ينظر إليها خاصة المسئولون من التخطيط التربوي باعتباره العملية التي تهدف وتسعى إلى

أحداث تطورات وتغييرات بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة وهذا لا يتأتى إلا إذا تم تحديد الأولويات على أساس دراسة إمكانيات الحاجز واحتياجات و تطلعات المستقبل .

والمتحكم في الأولويات هو امكانية الصرف فكلما كانت الامكانيات قاصرة كلما كانت مشكلة الأولويات أكبر وخاصة في التعليم لأنه الأساس والعمود الفقري لذا يجب النظر لهذه المشكلة من جانبين :

- **أولهما**: أولوية التعليم وأسبقيته بالنسبة للمشاريع الاقتصادية الأخرى .
- **ثانيهما**: نوع أو مرحلة معينة من التعليم بالنسبة للمراحل الأخرى ووسائله و تظهر أولوية التعليم عن القطاعات الأخرة في التخطيط الشامل عند تحديد حجم المخصصات لكل قطاع من قطاعات الدولة التي تتنافس عن المخصصات المالية وتسعى للحصول على أكبر عائد مالي .

وفي غالب العموم فإن الأولوية تعطى لقطاع التعليم خصوصاً في الدول النامية لحاجتها إليه ومصلحتها فيه، وأهميته في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ففي نيجيريا على سبيل المثال تخصيص حوالي 20% من الميزانية لقطاع التعليم مما أحدث عدم التوازن بين القطاعات الأخرى فالمتخرجون من التعليم لم تستطع القطاعات الأخرى استيعابهم نظراً لعدم وجود فرص العمل نتيجة عدم التوازن في الصرف على هذه القطاعات مما أحدث ظاهرة بطالة الأيدي العاملة المدربة إلا أن هناك بعض العوامل التي تحدد الأولويات في التعليم ومنها :

1- درجة النمو والتطور في مراحل التعليم وأنواعه:

وفي هذه الحالة تختلف أنظمة التعليم في الأولويات فالدول تختلف أنظمة التعليم في الاولويات فالدول التي تتفشى فيها الامية تعطي الاولوية للتعليم الاساسي ولمحو الأمية وبعض الدول تعطى الأولوية للتعليم التقني أو الصناعي أو الزراعي .

2- مدى الحاجة للتوسع في المراحل المختلفة من التعليم:

بعض النظم التعليمية فيم التوسع فيها في مجال التعليم التقني والمهني و الصناعي عندما يكون النظام في حاجة إلى أيدي عاملة على مستوى عال من المهارة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الرفع من كفاءة قطاع الصناعة او الزراعة، اوقد يكون التوسع في النظام لتخريج أعداد كبيرة من الأطباء والمهندسين نتيجة لزيادة الحاجة لمثل هذه الفئات، وما حدث في نيجيريا يعتبر أوضح مثال على ذلك، حيث صدر في الاقاليم الشرقية من نيجيريا قانون 1957م القاضي بجعل التعليم إجبارياً لمدة 8 سنوات لجميع الاطفال في سن الالزام حيث أدى هذا القانون الى حدوث ضائقة مالية إذا اختص قطاع التعليم خمس الميزانية مما أدى غلى إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وأدى هذا التوسع الى حدوث بطالة سببها عدم التوسع في قطاع التعليم الثاني وهجرة غير المرغوب فيه من البدو إلى الحضر وأدى إلى إعادة النظر في الخطة التعليمية ذاتها وأصبحت سنوات الالزام ست سنوات .

- **أهمية التخطيط التربوي التعليمي:**

تنبع أهميته من طبيعة المهام التي يضطلع بها في سبيل تهيئة النظام التعليمي للقيام بدوره على أكمل وجه وتحقيق الأهداف المرجوة منه حيث تكمن أهميته فيما يلي:

1- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ومن أفضل الوسائل لتحقيق هذه العدالة لعلاقته بنتائج البرامج التربوية التعليمية والتدريبية الكفيلة .
2- الاستفادة من الموارد المتاحة في تحقيق أكبر استيعاب من الافراد في التعليم .
3- توفير الوقت: حيث أن وضع الخطة وتنفيذ الانشطة يتطلب وقتاً إلا أنه ما قد يستغرق من وقت في تلك الانشطة يعوض بما يوفر من وقت عند التنفيذ بما يحققه العمل المبني على التخطيط من نجاحات إذا ما قورن بالتنفيذ المبني على العشوائية .
4- استغلال الموارد المادية والبشرية الاستغلال الأمثل .
5- التنسيق بين النشاطات المختلفة يعني تحديد الوقت اللازم لكل نشاط أساسي .
6- التنبؤ بما يتوقع حدوثه من مشكلات وعقبات ويساعد على تجنبها بما يضعه من حلول وبدائل.
7- تنظيم العمل ووضع قوانين الرقابة على التنفيذ لمتابعة ما ينجز من عمل و تقويمه.(مريزيق: 2009م : ص 53 ، 54)
8- التقليل من احتمالات الخطأ في تحقيق الأهداف .
9- اختبار الأساليب والاجراءات الفاعلة في تحقيق الأهداف .
10- المساهمة في ترتيب أولويات العمل .
11- تنظيم عملية إنجاز المهمات بشكل دقيق وواضح .

- **تأثير التخطيط التعليمي على التعليم:**

لقد أصبح التخطيط التعليمي من أبرز العوامل المؤثرة في تطوير التعليم في مختلف الدول، إذ ارتبط ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعامة.

فقد ساهم في توضيح دوره الحيوي في تنمية التعليم وتحسين نوعيته، ومن بين أهم أهدافه تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع، وضمان عدالة التوزيع الجغرافي للمدارس والمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته الاقتصادية والتنموية .

إلى جانب ذلك، أدّى تزايد الطلب على التعليم وتطور متطلبات القوة العاملة إلى بروز أهمية التعليم التكنولوجي والمهني والفني، إضافة إلى التدريب العملي، مما قلل من الاعتماد على التعليم النظري والأكاديمي وحده، كما ظهرت أنماط جديدة من التعليم غير الرسمي تهدف إلى توفير فرص تعليمية متنوعة لجميع الفئات العمرية .

ومن جهة أخرى، فإن عملية التخطيط التعليمي تتسم بالاستمرارية والمرونة، كما أن أثر التخطيط التعليمي يظهر بوضوح في تطوير أساليب الإدارة التعليمية، سواء من حيث الاجراءات التنظيمية أو المتابعة الدقيقة لتنفيذ الخطط .

وقد استدعى ذلك إنشاء أجهزة متخصصة للتخطيط والإحصاءات وجمع المعلومات وتحليلها، بهدف اتخاذ القرارات المناسبة، وضمان تنفيذ السياسات التعليمية بكفاءة عالية .

ومن أبرز أثار التخطيط التعليمي أيضاً رفع كفاءة النظام التعليمي وزيادة إنتاجيته، من خلال ترشيد الإنفاق وتحسين استخدام الموارد المتاحة، والحد من الفاقد التعليمي الناتج عن الرسوب أو الترسب أو الإعادة .

وفي النهاية، يسهم التخطيط التعليمي بصفة عامة في استقرار الميزانيات المخصصة للتعليم، وتحقيق النمو المستمر، بما يضمن تحقيق الأهداف التعليمية المتكاملة بصورة دائمة ومتوازنة .(حافظ : البحيري: 2010م: ص77).

معيقات التخطيط: يمكن تصنيف الصعوبات والتحديات التي تواجه التخطيط إلى جانبين رئيسين هما :

أولاً: جانب يتصل بالأفراد العاملين في التخطيط، وقلة إدراك الفرق بين التخطيط والخطة نفسها، والاعتماد على الخبرات التي قد لا تكون على دراية كاملة بالواقع الراهن للبلد موضع التخطيط، وغالباً ما يكون الموظفون العاملون في تنفيذ الخطط غير متخصصين في التخطيط، وإنهم يخشون التغيير، ذلك أن هذه العملية تكلفهم وقتاً وجهداً، فيسعون إلى رفضها، وهذا يؤثر سلبياً على التخطيط .

ثانياً: جانب متصل بتطبيق عملية التخطيط نفسها، ويتمثل في دقة المعلومات التي يتم الحصول عليها، ومشكلة سرعة التغيير ومواكبة مستجدات العصر، وعدم المرونة، بالإضافة إلى مشكلات الوقت والنفقات .(مريزيق: مرجع سابق: ص120).

وقد حدد (س.د رولي) بعض المعوقات التي تعيق التخطيط التعليمي ومنها (متولي: 1990م : ص 24) :

1- العلاقة بين المدرسة والبيئة لها دورها البارز في التخطيط التعليمي.

2- المنافسة على السلطة والنفوذ عن طريق الانظمة التعليمية.

3- اختلاف الانظمة الدينية وما ينتج عنها من مشكلات .
4- الدلالة السياسية للغة التدريس .
5- البيروقراطية وأثرها في التخطيط التعليمي وتعويق التقدم في السياسة التعليمية
6- عدم القدرة لاستيعاب جميع الملزمين بالتعليم .

- **أنواع الخطط التعليمية**: هناك تخطيط طويل المدى وأخر قصير المدى إلى جانب ما يقع بين هذين النوعين من التخطيط والذي غالباً ما نسميه تخطيط متوسط المدى وتبعاً لهذا التقسيم فإن الخطط التعليمية تنقسم بدورها إلى :

1- خطة طويلة المدى .
2- خطة متوسطة المدى .
3- خطة قصيرة المدى .

وسنستعرض إلى نوعين من هذا التقسيم هما القصير المدى والطويل المدى حيث لا تقل مدة الخطة الطويلة المدى، التخطيط بطبيعته يجب أن يكون طويل المدى حيث لا تقل مدة الخطة فيه عن عشر سنوات بل قد تمتد إلى خمسة عشر عاماً وتصل إلى عشرين عاماً وتتميز بعدة مميزات لعل من أهمها ما يأتي :

1- أنها تحدد وترسم الاتجاهات العامة للنمو في التربية والتعليم .
2- تساعد في عملية توجيه التلاميذ حسب قدراتهم وامكانياتهم ورغباتهم .
3- تربط النمو التعليمي بمراحله المختلفة .
4- تربط الخطط التعليمية بخطط التنمية الشاملة .

- **أولاً: الخطط الطويلة:**

ورغم ما تمتاز به الخطط الطويلة المدى من مميزات إلا أنها لا تخلو من جوانب القصور من أهمها:

1- غير دقيقة في حساباتها وليست تفصيلية .
2- تهتم بالسياسة دون الاهتمام بطرق التنفيذ .
3- تبني على افتراضات مما يجعلها تقع في الأخطاء .
4- دائماً متغيرة وليست مستقرة .

- **ثانياً: الخطط القصيرة المدى:**

هي الخطط التي توضع لفترة قد تكون سنتين أو ثلاثة أو أربع سنوات وقد تمتد إلى خمس سنوات وتسمى عند بعض المخططين بالخطط المتوسطة المدى وهي تمتاز بعدة مميزات من أهمها:

1- أكثر اتصالاً بالواقع .

2- أن افتراضاتها وتنبؤاتها أقرب للصحة .
3- أكثر عناية بالتفاصيل .
4- أكثر دقة في تحديد عدد التلاميذ المقبولين والخريجين .
5- تهتم برسم خطط المناهج وتوزيع المخططات التعليمية .

- **ثالثاً ـ الخطط الشاملة والخطط النوعية:**

الخطط النوعية هي التي تهتم بنوع واحد من التخطيط لعمل واحد أو لمشروع واحد وهي التي تنطلق من التخطيط الشامل وتتناول جزئية معينة بينما الأهم من ذلك هي الخطط الشاملة حيث تهدف إلى تنمية وتطوير التربية والتعليم وبذلك فهي تتناول جميع مراحل التعليم وأنواعه وتتولى أعداد وتعديل و تقييم المناهج الدراسية وتنظيم الإدارة التعليمية وبذلك فهي تهدف إلى:

1- إحداث التوازن في الهيكل التعليمي .
2- ربط التعليم بالخطط القومية للتنمية الشاملة .

- **رابعاً- الخطط القومية والخطط الإقليمية:**

الخطط القومية هي التي تهدف إلى تنمية التعليم على مستوى الدولة وتبرز أهمية هذا النوع من الخطط في الآتي:

1- ربط خطة التعليم بالخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
2- إحداث توازن في الخدمات التعليمية في جميع أجزاء الوطن بحيث لا تقتصر الخدمات في منطقة دون أخرى .
3- العمل على تنمية المناطق المتخلفة تعليمياً .
4- الإشراف على تنفيذ مشروعات التعليم ومتابعتها وتقويم نتائجها والوقوف على جوانب النقص والصور فيها للتمكن من تلاميذها عند وضع الخطط الجديدة .

أما فيما يتعلق بالتخطيط الإقليمي فهذه الخطط تعد نتيجة لاتساع رقعة الدولة أو عندما تكون هناك اختلافات كبيرة وجوهرية بين إقليم وآخر .

وللتخطيط على المستوى الإقليمي أهدافه التي منها (النوري: 1992م : ص 69) :

1- جعل الخطط التعليمية أكثر تفهماً للعوامل الإنسانية التي تميز كل إقليم على حدة.
2- جعل خطط التعليم أكثر تفصيلاً وأكثر بعداً عن العموميات.
3- تكييف الأهداف العامة لخطط التعليم وفقاً لظروف كل إقليم حسب احتياجاته و إمكانياته.
4- إن مبادئ التخطيط الإقليمي تتمشى مع مبادئ الديمقراطية وسياسة الحكم المحلي وبذلك يثير حماس الجماهير نحو التعليم ودفعهم للاشتراك والاسه

- **دور التعليم في تحقيق التنمية:**

يلعب التعليم دور رئيسياً ومهماً في أحداث التنمية وضمان استمراريتها وفي كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتقنية، ويمكن تلخيص الدور الذي يقوم به التعليم في تحقيق التنمية في ثلاثة نقاط هي :

أ- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة لضمان حد أدنى من التعليم لكل فرد، يمكنه من العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة ووسائل الاتصال الجماهيري على مختلف أنواعها .

ب- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع .

ج- تأهيل القوى البشرية واعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات وذلك عن طريق:

1. التزويد بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف .
2. التهيئة للتعايش مع العصر التقني وتطوير وسائله محلياً مع التركيز على العلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية .
3. التوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة مع التركيز على القاعدة العريضة في التأهيل وإعطاء الأولوية للأطر الفنية المتوسطة .(فالوقي: 1994م :ص 43).

المحور الثاني ـ التعليم في ليبيا تقييمه، مؤشراته، معاييره

- **نبذة تاريخية عن التعليم في ليبيا :**

ارتبط التعليم في ليبيا ارتباطاً وثيقاً بالتطورات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي عاشتها البلاد منذ عقود عديدة هذه التطورات هي التي حدت هيكل النظام التعليمي وتوجهه فالتعليم في بلادنا اكتسب أهميته وشكله من الظروف المختلفة ومن تيار التاريخ الذي عاشته البلاد خلال عقود طويلة إذ تأثر بالعوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية جميعها حيث تتجمع فيه خبرات الماضي وأحداث الحاضر وأمال المستقبل.(الشيخ: 1992م: ص 61)

كانت ليبيا في العصور القديمة مركزاً لكثير من الحضارات وأهمها الحضارة اليونانية التي قامت في الجزء الشرقي، والحضارة الرومانية في الجزء الغربي ووجود المدن الأثرية مثل لبدة وشحات وفي الوقت نفسه كانت لليبيا صلات وثيقة بحضارة مصر القديمة، ثم خرجت ليبيا من نطاق الثقافة الاغريقية والرومانية ودخلت الحضارة

العربية الاسلامية في القرن السابع عشر وترتب على تلك ظهور نظام للتعليم يتكون من الكتاتيب والجوامع والزوايا وأقيمت هذه في جميع مدن ليبيا وفي مقدمتها طرابلس وبنغازي ومصراته وزليتن واجدابيا ودرنة وغيرها من المدن كمراكز علمية، وقد انجبت مثل هذه الجوامع علماء اجلاء كما كان يقوم بالتعليم فيها فقهاء وعلماء اعلام (الحوات: 1993م : ص 14).

ولكي تكون الصورة واضحة عن التعليم ومدى تطوره لا بد من التعريج ولو بنبذة مختصرة على واقع التعليم وذلك لإعطاء لمحة عن التطور التاريخي للتعليم في ليبيا.

أما النظام التعليمي في العهد العثماني لم ينل شيئا من العناية على يد الدولة العثمانية التي لم تسهم في تنفيذ أية مشروعات ولم تقدم أي نفقات مالية وكان التعليم أبان هذه الفترة حراً شعبياً لا يعبر إلا عن جهود بعض الولاة وأهل البر.(مرسي : 1972م : ص 266)

أما عن فترة الاحتلال الايطالي لم تكن هناك سياسة تعليمية واضحة لتعليم المواطنين وفرض سيطرتهم ونشر أفكارهم وفي هذه الفترة أغلقت المدارس فيما عدا مدرستي الفنون والصنائع بطرابلس وبنغازي وكان التعليم باللغة العربية باستثناء التاريخ والجغرافيا فهي باللغة الايطالية.

(مرسي: المرجع السابق : ص 266).

أما عن أعداد التلاميذ والمدارس في هذه الفترة فقد شهدت تطوراً ملحوظاً إلا أن الفرص التعليمية للمواطنين الليبيين أقل بكثير من تلك الفرص المتاحة للإيطاليين في مختلف المراحل وكانوا السكان يتخوفون من الحاق أبنائهم خوفاً عليهم من الحاقهم بالجيش الايطالي .

أما فيما يتعلق بالتعليم في عهد الادارتين الانجليزية والفرنسية ولنتيجة المخطط الاستعماري هو كان هدفه التفريق بين أجزاء البلاد وتعليمياً وإدارياً وثقافياً فقد طبق الادارة البريطانية في برقة النظام التعليمي المصري، كما طبقت النظام التعليمي الفلسطيني في طرابلس، وطبقت فرنسا في فزان النظام التعليمي الذي كان مطبقاً في تونس والجزائر، فكان لهذا الاختلاف في هذه الأنظمة انعكاسه على المواد الدراسية وعلى المناهج والأهداف التربوية .(وزارة التعليم والتربية: 1974م: ص 10)

أما فيما يخص التعليم في ليبيا إبان عهد الاستقلال (1951 – 1969م) فقد ترك الاحتلال الكثير من التركات الثقافية والمظاهر السلبية، وقد شهدت هذه الفترة محاولات الاصلاح النظام التعليمي على الرغم من كثير العقبات والمشكلات وقلة الامكانيات للبلاد آنذاك ولذلك لجأت إلى حلول تلفيقية كاستخدام المعسكرات الايطالية وتأجير بعض المنازل

وتطبيق نظام الفترتين الدراسيتين في اليوم الواحد لاحتواء أعداد التلاميذ المتزايد . (الشيباني: مرجع سابق: ص 309)

ولأجل تحقيق تنمية شاملة بدأت الدولة بتوفير الخدمات الأساسية وتطويرها بالإمكانيات المتاحة وفي مقدمتها الخدمات التعليمية فحرصت على التوسع الكمي في التعليم الابتدائي لمحاولة استيعاب أكبر قدر من التلاميذ باعتباره القاعدة الأساسية التي تقوم عليها جميع المراحل التعليمية اللاحقة فأصدرت الادارة سنة 1952م قانوناً ينص على إلزامية التعليم الابتدائي ومجانيته لكل الليبيين وبهذا انتشر التعليم وتيسرت سبله على مختلف مستوياته وتخصصاته .(الزليطني : 1996م: ص122)

وقد صدر عام 1955م قانون يقضي بتأسيس جامعة في ليبيا تعرف باسم (الجامعة الليبية) ببنغازي بدأت هذه الجامعة بكلية الآداب والتربية ثم لحقتها كلية العلوم بطرابلس 1957م وأنشئت في عام 1957م كلية الاقتصاد والتجارة ثم تبعتها كلية الحقوق في عام 1962م في بنغازي ثم أنشئت كلية الزراعة بمدينة طرابلس عام 1966م وأنشئت في عام 1967م كلية الهندسة وفي عام 1970م أنشئت كلية الطب بمدينة بنغازي . (الحوات: مرجع سابق: ص 32)

- **تقييم واقع الخدمات التعليمية:**

يعتبر تقييم واقع الخدمات التعليمية التي تنطلق منها عملية التخطيط هذه الخدمات ولضمان سير عملية التخطيط في الطريق الصحيح فلا بد من الاهتمام بهذا التقييم وتوفير الدقة العالية في إنجازه والمعرفة الشاملة بمنطقة الدراسة ومن جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية وذلك ليتمكن من فهم هذا الواقع وتبريره وتفسيره ودراسة وتقييم واقع الخدمات والمرافق الاجتماعية يتطلب من فريق التخطيط اعداد مؤشرات واقع هذه الخدمات والمرافق هذه مع أهداف المخطط السابق للمنطقة إن وجد وتحديد الفجوة بين ما هو قائم وما كان مستهدفاً في المخطط السابق أو ما يجب أن يكون قائماً من مرافق وخدمات من حيث النوع والكم، ومقارنة هذه المؤشرات مع معايير التخطيط المعتمدة من أجل تحديد الفجوة القائمة بينهما إن وجدت وأيضاً رصد حجم هذه الفجوة في شكل حاجات محددة من مرافق الخدمات المختلفة وقبل الحديث عن واقع الخدمات التعليمة ومؤشراته لا بد من الحديث عن واقع السكان في منطقة الدراسة نظراً لارتباط مؤشرات الخدمات بأعداد السكان وخصائصهم في منطقة الدراسة أو المنطقة المستهدفة بتخطيط الخدمات التعليمية:

- **واقع السكان:**

يسبق الحديث عن مؤشرات الوضع القائم للخدمات التعليمية الحديث عن واقع السكان وخصائصهم في منطقة الدراسة أو المنطقة المستهدفة بتخطيط الخدمات التعليمية .

والحديث عن واقع السكان يشمل مجموعة جوانب هي:

- ضرورة تشخيص التطور التاريخي لأعداد السكان في منطقة الدراسة ولفترات زمنية طويلة.
- بيان التوزيع الجغرافي في منطقة الدراسة من حيث العدد حسب عناصر التركيب العمراني لمنطقة الدراسة أي حسب المجموعات السكنية والمتجاورات والأحياء والمناطق السكنية والقطاعات السكنية مع خريطة توضيحية .
- بيان التركيب النوعي لسكان المنطقة من حيث العدد والنسبة والتطور التاريخي .
- بيان التركيب النوعي في المنطقة حسب الفئات العمرية، والتطور التاريخي لهذا التركيب عبر الزمن، وهذا الجانب مهم جداً لارتباط تخطيط كثير من الخدمات والمرافق الاجتماعية بفئات عمرية معينة كما هو الحال في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ومراكز الأمومة والطفولة ومراكز رعاية كبار السن...الخ، وهنا لا بد إعداد وعرض الهرم السكاني لمنطقة الدراسة وكيفية تطوره عبر عقود سابقة .
- تحديد متوسط عدد أفراد الأسرة وتطوره عبر الزمن في منطقة الدراسة .
- تحديد نسب سكان الحضر والريف إن أقتضى ذلك .
- تحديد أعداد ونسب ونوع السكان النشيطين اقتصادياً وبيان التركيب المهني للسكان حسب القطاعات الاقتصادية .

تحديد نسب الإعالة والأشغال المساحي في منطقة الدراسة.(غنيم: 2013م:ص93، 95)

- **إعداد مؤشرات واقع الخدمات التعليمية:**

يقوم فريق التخطيط اعتماداً على قاعدة البيانات الجغرافية بإعداد قائمة مؤشرات تعكس واقع الخدمات التعليمية وهي:

1. **مؤشرات التعليم:**

يمكن في مجال التعليم بناء مؤشرات كثيرة أهمها:

- عدد التلاميذ لكل معلم في مرحلة رياض الأطفال .

- ❖ عدد التلاميذ لكل معلم في مرحلة الابتدائية .
- ❖ عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الإعدادية .
- ❖ عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الثانوية .
- ❖ عدد التلاميذ لكل غرفة صفية في مرحلة رياض الأطفال .
- ❖ عدد التلاميذ لكل غرفة صفية في المرحلة الابتدائية .
- ❖ عدد التلاميذ لكل غرفة صفية في المرحلة الإعدادية .
- ❖ عدد التلاميذ لكل غرفة صفية في المرحلة الثانوية .
- ❖ متوسط نصيب التلميذ من المساحة الاجمالية في مرحلة رياض الأطفال / م .
- ❖ متوسط نصيب التلميذ من المساحة الاجمالية في المرحلة الابتدائية / م .
- ❖ متوسط نصيب التلميذ من المساحة الاجمالية في المرحلة الثانوية / م .
- ❖ متوسط نصيب التلميذ من المساحة المسقوفة في المرحلة الثانوية / $م^2$.
- ❖ متوسط نصيب التلميذ من المساحة المسقوفة في المرحلة الاعدادية / $م^2$.
- ❖ متوسط نصيب التلميذ من المساحة المسقوفة في المرحلة الابتدائية / $م^2$.
- ❖ نسبة تلاميذ رياض الأطفال من إجمالي السكان .
- ❖ نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية من إجمالي السكان .
- ❖ نسبة تلاميذ المرحلة الاعدادية من إجمالي السكان .
- ❖ نسبة تلاميذ المرحلة الثانوية من إجمالي السكان .
- ❖ نسبة تلاميذ مرحلة الدبلوم المتوسط من إجمالي السكان .
- ❖ نسبة تلاميذ الجامعات من اجمالي السكان .
- ❖ نصيب التلميذ من مساحة الغرفة الصفية لمرحلة رياض الأطفال / $م^2$.
- ❖ نصيب التلميذ من مساحة الغرفة الصفية للمرحلة الابتدائية / $م^2$.
- ❖ نصيب التلميذ من مساحة الغرفة الصفية للمرحلة الاعدادية / $م^2$.
- ❖ نصيب التلميذ من مساحة الغرفة الصفية للمرحلة الثانوية / $م^2$.
- ❖ مجال الخدمة سيراً على الأقدام لمرحلة رياض الأطفال / م .
- ❖ مجال الخدمة سيراً على الأقدام لمرحلة الابتدائية / م .
- ❖ مجال الخدمة سيراً على الأقدام لمرحلة الاعدادية / م .
- ❖ مجال الخدمة سيراً على الأقدام لمرحلة الثانوية / م .
- ❖ عدد السكان المخدومين لمرحلة رياض الأطفال .
- ❖ عدد السكان المخدومين لمرحلة الابتدائية .
- ❖ عدد السكان المخدومين لمرحلة الاعدادية .

- ❖ عدد السكان المخدومين لمرحلة الثانوية .
- ❖ عدد السكان المخدومين لمرحلة المعاهد المتوسطة .
- ❖ عدد السكان المخدومين لمرحلة الجامعات .
- ❖ متوسط عدد الغرف الصفية لمرحلة رياض الأطفال .
- ❖ متوسط عدد الغرف الصفية لمرحلة الابتدائية .
- ❖ متوسط عدد الغرف الصفية لمرحلة الاعدادية .
- ❖ متوسط عدد الغرف الصفية لمرحلة الثانوية .

اضافة إلى عدد المدارس وأنواعها وتوزيعها الجغرافي موضحاً من خلال خريطة التوزيعات إلى جانب أعداد التلاميذ وأعداد المعلمين والمساحات الاجمالية والمسقوفة .(غنيم: مرجع سابق: ص 97 ، 99)

- **معايير تخطيط الخدمات التعليمية:**

يعتبر إعداد دليل لمعايير التخطيط المنوي استخدامها في تخطيط الخدمات التعليمية من أهم الخطوات الاجرائية في عملية تخطيط هذه الخدمات، وذلك لأن هذه المعايير هي الميزان الذي يتم من خلاله تقييم واقع هذه الخدمات، ونحدد ما إذا كان هناك فجوة أم لا، كذلك هي الأداة التي بواسطتها يتم تقدير الحاجات المستقبلية من هذه الخدمات حتى سنة الهدف اعتمادا على عدد سكان منطقة الدراسة المقدر أو المتوقع في سنة الهدف، لذلك فإن هذا الموضوع غاية في الأهمية في مجال هذا النوع من التخطيط .

وتعتبر معايير تخطيط الخدمات التعليمية عبارة عن أدوات أو مقاييس تستخدم لتقييم وضع الخدمات التعليمية القائم في منطقة ما من جهة وفي تحديد كم ونوع الخدمات المطلوب مستقبلاً بالصورة التي توفر مستويات حياة كريمة للسكان من جهة أخرى، وبالتالي فمعايير التخطيط هذه ما هي إلا الموجه الرئيسي أو البوصلة التي تحدد اتجاه أو مسار خطة تنمية وتطوير الخدمات في المنطقة المستهدفة .

أما معايير تخطيط الخدمات التعليمية فتتباين من دولة لأخرة ومن اقليم لآخر تبعاً لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية، لذلك ينصح دائماً فريق تخطيط الخدمات بتطوير دليل خاص بمعايير تخطيط هذه الخدمات بما يتلاءم وينسجم مع شخصية منطقة الدراسة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية أو يمكن تبني دليل تخطيط جاهز أو معد مسبقاً شريطة تطويعه وتعديله بالصورة التي تجعله ملائماً لمنطقة الدراسة .(غنيم: مرجع سابق:ص 79 ، 80)

ويمكن أن تصنف الخدمات والمرافق التعليمية وفق معايير تصنيف مختلفة كالتالي :

- ❖ **معيار المرحلة التعليمية:**

وهنا يمكن أن تقسم الخدمات والمرافق التعليمية إلى:

- رياض الأطفال .
- خدمات ومرافق تعليم ابتدائي .
- خدمات ومرافق تعليم اعدادي .
- خدمات ومرافق تعليم ثانوي .
- خدمات ومرافق تعليم متوسط .
- خدمات ومرافق تعليم عالي .

❖ **معيار نوع التعليم :**

وتقسم المرافق التعليمية هنا إلى:

- مرافق وخدمات تعليم أكاديمي .
- مرافق وخدمات تعليم مهني .

والتعليم المهني يمكن أن يكون تعليم مهني متوسط وآخر عالي ويمكن أن يكون تعليم مهني تجاري أو صناعي أو زراعي أو تمريضي أو معلوماتي .

❖ **معيار الجنس:**

يمكن أن تقسم الخدمات والمرافق التعليمية هنا إلى:

- خدمات ومرافق تعليمية للذكور .
- خدمات ومرافق تعليمية للإناث .
- خدمات ومرافق تعليمية مختلطة .

❖ **معيار التمويل :**

وتقسم الخدمات والمرافق التعليمية هنا إلى :

- مرافق وخدمات تعليمية عامة / قطاع عام .
- مرافق وخدمات تعليمية خاصة / قطاع خاص .

❖ **معيار فترة الدوام:**

وتقسم الخدمات والمرافق التعليمية هنا إلى :

- خدمات ومرافق تعليمية بفترة واحدة .
- خدمات ومرافق تعليمية بفترتين .

❖ **معيار العمر:**

وتصنف الخدمات والمرافق التعليمية هنا إلى :

- أقل من 4 سنوات حضانة .
- 4 – 5 سنوات رياض الأطفال .

- 6 – 12 سنة تعليم ابتدائي .
- 13 – 15 سنة تعليم اعدادي .
- 16 – 18 سنة تعليم ثانوي .
- 19 سنة فأكثر تعليم عالي .

ويمكن أن يتم تصنيف الخدمات والمرافق التعليمية وفق معايير التصنيف المختلفة إلى أنواع عديدة أخرى ويكون لكل نوع من أنواع خدمات ومرافق التعليم معايير واشتراطات تخطيطية خاصة به وتنسجم مع طبيعته وخصائصه ويتم التركيز عند وضع المعايير التخطيطية للخدمات والمرافق التعليمية على الجوانب البيئية والتخطيطية والموقعية والتصميمية كالتالي :

❖ **اشتراطات تخطيطية:**

وتتمثل هذه الاشتراطات فيما يلي:

- موقع المرفق التعليمي ضمن الاستعمال التعليمي أم لا .
- موقف السيارات .
- الاستعمالات المجاورة .
- مجال التأثير المكاني للمرفق التعليمي .
- خصائص الشوارع المحيطة بالمرفق .
- الارتدادات و الفراغ .

❖ **اشتراطات بيئية:**

وتشمل هذه الاشتراطات ما يلي:

- علاقة موقع المرفق التعليمي مع مصادر الضوضاء والنفايات والروائح .
- علاقة موقع المرفق التعليمي مع محطات الوقود والغاز والأسواق .
- علاقة موقع المرفق التعليمي مع الحدائق العامة والملاعب والأماكن العامة .
- اشتراطات السلامة والآمن والحماية .

❖ **اشتراطات تصميمية:**

وتضم هذه الاشتراطات ما يلي:

- مساحة موقع المرفق التعليمي الاجمالية .
- شكل و قطعة الأرض التي عليها المرفق وعرض الواجهة .
- عدد تلاميذ المرفق وطاقته الاستيعابية .
- مساحة المبني المسقوف .
- عدد الفصول وعدد مواقف السيارات لكل فصل .

- مساحات الفضاءات إلى اجمالي المساحة المسقوفة والمساحة الاجمالية .

نصيب التلميذ من المساحة الاجمالية والمساحة المسقوفة . (غنيم: مرجع سابق: ص 56 ، 59)

- **النتائج:**

1. العمل على إيجاد نظرية تربوية عربية وتنمية علوم تربوية عربية غنية بعلومها المختلفة و تقنياتها .
2. تقديم الاستشارات العلمية والفنية والمشاركة في الدراسات التي تحتاجها المؤسسات التعليمية.
3. إعداد القاعدة العريضة من الأطر الفنية اللازمة للتعليم طبقاً لاحتياجات العملية التعليمية .
4. صعوبة الحصول على الاحصاءات والبيانات والمعلومات عند وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن استخدامها لمؤشرات تساعد المخططين وأصحاب القرار في اتخاذ القرارات وأحداث التنمية المطلوبة .
5. عدم الاستفادة من قدرات المخططين والمهندسين والفنيين والتقنيين المحليين ومعارفهم في مواقع عملهم .
6. التنمية تعني نقل المجتمع من حالة إلى حالة بمستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم كماً وكيفاً .
7. يتجسد دور التخطيط برصد ما ينسجم مع تطور عملية التنمية والوقوف على حجم تأثير بعضها على الآخر .
8. العملية التربوية تشكل الأركان الرئيسية في اعداد الأجيال الواعية وهي عملية هادفة تسعى إلى تزويد الفرد بالخبرات والمعلومات التي تطور شخصيته .

- **التوصيات:**

1. اعداد القوى العاملة المدربة والأبنية والمواد وغير ذلك من المستلزمات التي تحتاجها العملية التعليمية .
2. العمل بالحوافز المعنوية والمادية.
3. اعداد دورات تأهيلية حول مهنية التقنيات التعليمية وتوظيفها في المؤسسات التعليمية .

4. العمل على إعطاء التعليم والتدريب درجة عالية من الأولوية في خطط التنمية مع توفير الموارد والمعينات والتكنولوجية وكذلك الأماكن والمراكز التي تقدم لخدمات التعليمية للتجمعات السكانية وبصورة مستمرة .
5. وضع السياسات والاستراتيجيات والتدابير العلمية اللازمة للعملية التعليمية المستديمة .
6. العمل على نوعية الأفراد والمجتمع العربي بأهمية التعليم والتدريب وخلق الوعي الكافي حولهما عن طريق وسائل الاعلام المختلفة والعمل علة التعريف بدورهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتكوين الاطر القادرة على تسيير وإدارة خطط التنمية .
7. جعل المادة العلمية ذات قيمة وظيفية .
8. جعل العمل ركيزة من ركائز التعليم وقطاعاً أساسياً من قطاعات محتواه .
9. النظر إلى تطوير المناهج على أنه عمل علمي اجتماعي اقتصادي .
10. ربط محتوى المناهج بواقع المجتمع من حيث مشكلاته واحتياجاته وامكاناته و متطلباته .
11. الاهتمام بالإحصاءات السكانية والطلابية وتوثيقها لما لها من أهمية تخدم العمليات التعليمية والخدمية ومجالات التخطيط الأخرى .
12. زيادة الاهتمام بالمحلات البعيدة عن المراكز الحضرية من حيث إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد بشكل يخدم سكان تلك المحلات ويريحهم من مشاق البحث عن الخدمات التعليمية في محال أخرى بعيدة عن مكان سكناهم .
13. الضرورة تقتضي الاستعداد لمواجهة التحديات والمخاطر المستقبلية التي ستواجه أنظمة التعليم وهي تسعى للارتقاء بمستوى التربية البشرية .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

- **الكتب:**

1- أبوعياش، عبد الله يوسف، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، (ط1)، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983م .
2- حافظ، محمد صبري، السيد السيد محمود البحيري، تخطيط المؤسسات التعليمية، عالم الكتب، (ب ، ت) .
3- حيدر، فاروق عباس، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف بالإسكندرية ،1994م.
4- الدليمي، سليمان، محمد عبدالمحسن، التغير الإجتماعي والتحديث في المجتمع الليبي ،طرابلس، تالة للطباعة والنشر ، 2001م.
5- الشيباني، عمر التومي، تاريخ الثقافة في ليبيا، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس ، 2001م .
6- _____ ، التربية وتنمية المجتمع العربي ، الدار العربية للكتاب، طرابلس ،1995م.
7- الشيخ، رأفت غنيمي، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، دار التنمية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1992م .
8- الطبيب، أحمد محمد، التخطيط التربوي، ط2، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002م .
9- غنيم، عثمان محمد، تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية بمنظور عمراني ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013م .
10- متولي، فؤاد بسيوني، التربية ومشكلة التخطيط، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990م .
11- مرسي، محمد، التعليم العالي في البلاد العربية، دراسة مقارنة، عالم الكتب، القاهرة، 1972م.
12- مريزيق، هشام يعقوب، التخطيط التربوي والواقع والتطبيق، دار جرير، (ط1)، عمان، 2009م
13- المظفر، محسن عبد الصاحب، التخطيط الاقليمي مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية، دار الشموع للثقافة، الزاوية، 2002م .
14- ـــــــــــ، المخططات الاقليمية والعمرانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012م .
15- النوري، عبد الغني، اتجاهات حديثة في التخطيط التربوي في البلاد العربية، دار الثقافة، الدوحة، 1992م .

التقارير والمجلات

- **أولاً: التقارير:**

1. وزارة التعليم والتربية، إدارة التخطيط والمتابعة، دراسة تاريخية عن تطور التعليم في الجمهورية العربية الليبية من العهد العثماني حتى وقتنا الحاضر، طرابلس 1974م .

- **ثانياً: المجلات:**

1. فالوقي، محمد هاشم، النظام التعليمي والتنمية، مجلة كلية التربية، جامعة الفاتح، طرابلس، العدد العشرون، 1994م .
2. الحوات، علي الهادي، التعليم العالي في ليبيا ونشأته وتطوره وانجازاته، مجلة الجامعي، العدد الأول، 1993م .
3. الزليطني، سعد محمد، التعليم الأساسي في ليبيا، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية ، العدد الأول، 1996م .
4. المسلاتي، محمد، دور وسائل الاعلام في التنمية والتعليم، مجلة الجامعي، جامعة الفاتح ، العدد 19، 2010م .
5. بن عروس، محمد حمد، التخطيط الاعلامي بين النظرية والتخطيط، مجلة البحوث الاسلامية، العدد 29، 2004م .

الرسائل العلمية :

1- الجريبي، ربيعة ضو، التخطيط المكاني للخدمات التعليمية بمنطقة رقدالين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية الواقع والأفاق المستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،قسم الجغرافيا، كلية الآداب ،جامعة طرابلس، 2022م.
2- الحجاج، سميرة بشير، التوزيع المكاني للمؤسسات التعلمية في مدينة زوارة وعلاقتها بالكثافة السكانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس، 2009م .
3- الزليتني، سعد محمد، التعليم الأساسي بمدينة بنغازي ، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا ، كلية الأداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.
4- العبدان ،هدى محمد، جغرافية التعليم في الحاضرة الدمام ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،قسم الجغرافيا ،كلية البنات ،جامعة الدمام، السعودية ، 1996م